

والفائدة الثانية من درس القبطية أنها كما سبق مفتاح لا غنى عنه لمن أراد مطالعة الكتابات الميروغليزية القديمة وما اشتق منها من الخطوط الهيروغليفية والعلمية. وأحرر باناء الشرق ألا يدعوا الاوريين وحدهم يجمعون هذه الكنوز الثمينة من بلادهم دون ان يأخذوا منها نصيبهم. قال العلامة بيرون في مقدمة معجمه القبطي اللاتيني: « ان قصدنا بوضع هذا المعجم الواسع ليس فقط تسهيل درس القبطية بل ايضاً ارشاد الدارسين الى مطالعة دفائن آداب المصريين الاقدمين فان معرفة اللغة القبطية اقرب وسيلة الى هذه الغاية الشريفة. ولولا خوف الاطالة لايدنا تركنا هذا بالبراهين القنعة وبيئناً جهل من ينكره. واقوى دليل على ذلك ان معنى الالفاظ الميروغليزية يبقى مبهماً ملتبساً الى ان يُزيل شبهة اللغز القبطي لان الكتابة الميروغليزية لا ترسم في الغالب غير الحروف الصحيحة (كالعربية اذا بُردت من حروف اللمة والحركات) فيمكن ان تُقرأ الكلمة الواحدة على طرق مختلفة مثال ذلك حرفا πx (نخ) اذا وجدتهما بالحروف الميروغليزية لا يمكنك ان تقضي بمعناهما الصحيح ألا ان تراجع في المعجم القبطي تركيبها مع حروف اللمة ومعانيها المختلفة فتجد πx (ناج) و πx (نيج) و πx (نيج) و πox (نوج) و πox (نوج) فتختار ما يوافق القرينة

هذه بذة وجيزة كتبناها لافادة الشرقيين وغاية ما ننتسأه ان تبث فيهم لاسيا الاقباط نشاطاً جديداً لدرس لغة شريفة انكبنا نحن ايضاً على درسها حبا بنجيرهم

القضا والقدس

نظرٌ قلبي للاب لويس شيخو البوسني

صدق الهلال (ع ٢٠: ١٤٧) اذ كتب في مقدمة مقالته عن القضا. والتدر ان « لعلنا انكلام وغيرهم اجناتاً طوية ومناظرات عنيفة في تعريف القضا. والتدر وهم لا يزالون في مثل ذلك الى اليوم » ويا ليت كاتب هذه الاسطر مع علمه مجرح المقام تماشي ركض جواده في ميدان لم يثبت فيه قدم النطاحل من قباه. وكنا وددنا نحن ايضاً ان نحايد هذه المسئلة وفيها مظنة عثار لو لم ينجونا الى ذلك صاحب الهلال وهو قد دس في كلامه مبادئ تفتح للشر والنساد باباً رجياً ولهله لم يفعل ذلك عمداً الا ان

القرآن لا يحكمون على النيات بل على ظاهر منطوق المعنى
هذا وليس مرادنا هنا ان نتمسب آثار الملل في كل ما كتبه ونفرض بين صحيح
قوله وسبقه فان ذلك يقتضي مجلداً بل مجلدات ضخمة لما المع اليه جناب الكاتب من
الباحث المديدة في مطاوي مقالته وانما نكتفي بتدوين اصدق ما جاء في كتب
الفلاسفة عن القضاء والقدر وتطبيق ذلك على منطوق العتق ثم نتخطى منه الى بيان
ما شطاً فيه الملل

تعريف القضاء والقدر والعناية والتدبير

القضاء اسم مصدر لتولك قضى الامر اذا حكم فيه وفصل . وهو في عرف اهل
الكلام الحكم الفصل الذي حكم به الله عز وجل منذ الابد في كل مخلوقاته وجميع
اعمالها على مقتضى طبائنها . واليه يرجع تعريف الجرجاني حيث قال ان « القضاء عبارة
عن الحكم الكلي الالهي في اعيان الموجودات على ما هي عليه من الاحوال الجارية في
الازل الى الابد »

اماً القدر فهو ترتيب الله للملل الثانية وسوقه اياًها الى المللوات المقصودة منه
تبارك وتعالى فيحصل من ذلك ان في القدر امرين احدهما ترتيب الملل الثانية من حيث
وجوده في الله ويقال له العناية وهو بهذا الاعتبار الازلي كالذات الالهية . والامر الآخر
هو سوق هذا الترتيب الازلي وتنفيذه في المخلوقات بحيث توجه جميعها في اوقاتها الى
الغاية القصوى وهو من هذا القبيل زماني ويدعى تدبيراً
تقرير المبادئ الفلسفية في هذه المادة (١)

المبدأ الازل  لما كان الله عز وجل هو العلة الاولى لكل
المخلوقات فمن المستحيل ان يحدث شي . في العالم بغير قضاء التدبير الالهي . قال القرطبي :
ليس من شي . في العالم قليل او كثير صغير او كبير زيادة او نقصان راحة او نصب
صحة او وصب الا بحكمته تعالى وتدبيره ومشيته . . ما شاء كان وما لا يشاء لا يكون .
ولا يرد مشيئته شي . . وجاء في سفر اسير (١٣ : ٩) : « ايها الرب القادر على كل شي .
كل شي . في طاعتك وليس من يقاوم مشيتك »

(١) راجع المصلاصة اللاهوتية للار توما . ترجمة السيد الفضال الملران بولس عزاد (١) :
٢٦٢ و ٥٨٥ : ٣ و ١٢١ : ٣ وفي هذه الفصول يبحث شمس المدارس عن عناية الله وتدبيره وعن
القضاء والقدر

﴿البدا الثاني﴾ ان الله ازلي كما أنه هو العلة الاولى. فاذا قضى بامر وقدره فذلك القضاء والتقدير يكون بلا شك منذ الازل ولا يمكن ان يحدث فيه تغيير البتة

﴿البدا الثالث﴾ ان الله مع كونه العلة الاولى للكائنات والقاضي بفعالها فهو ليس بالعلة الوحيدة بل اتخذ في الخلوقات عللاً ثانية عديدة لها آثار عجيبة تبرزها تحت قيادة الله وتديره السامي. قال الشيخ محمد البكري الصديقي:
لا ننظرن لنبراقه في سبب فاقه بفعل والاسباب آلات
في في الخلق ألفت لتدخيت نمار فيها العقول الجوهريات

﴿البدا الرابع﴾ ولما كانت الخلوقات منها ناطقة حرة بالارادة ومنها غير ناطقة فلا بد ان يدبر كل مخلوق حسب طبيعته

﴿البدا الخامس﴾ الخلوقات غير الناطقة لا تدرك الغاية ولا ما ياتها الى الغاية خلقها من العقل ومن ثم فقد اقتضى الامر ان يرشدها الخالق الى انفعالها سواء كان ذلك بخوارصها الطبيعية اذا كانت من الجماد والنبات او بمشاعرها الحسية وقوتها الوهمية اذا كانت من العجاوات والبهائم

﴿البدا السادس﴾ اما الخلوقات الناطقة التي زينها الله بقوتي العقل والارادة فانه عز وجل مع كونه يحركها اجبالاً الى طلب المادة ويساعدها في ابراز كل لفعالها لا يدفعها اضطراراً الى العمل او الخيطة عنه ولا يقصرها على اصطناع امر دون غيره وانما الارادة بناء على القوة المشوذة للانسان منه تعالى تحرك ذاتها من تلقاء نفسها ويمكنها ان تنزع الى الشيء او ترعوي عنه وتطلب امراً من الامور او تختار غيره على حذر سوا.

﴿البدا السابع﴾ اذا نزع الانسان بحريته الى ما فيه رضى خالقه استحق بفعله ثواباً يجازيه الله عنه. واذا عدل عن طريقة الصلاح الى ما فيه سخط الخالق استوجب العقاب على ما اجتاحت يده من الشر

﴿البدا الثامن﴾ هذا وان الله مع حرية الانسان التامة في اختيار الامور عالم حق العلم بما يصنعه العبد وليس في سابق علمه تعالى ما يضطر العبد على الفعل كما ان علي السابق بما سيأتيه بعض اصدقائي لا يمتق حرية هذا

الصدق. وهب أن ارادة العبد اختارت عكس ما اختارته لكان الله سبق وعلم ذلك علماً لا ريب فيه لاسيما أنه تعالى يعرف الانسان فوق معرفة الانسان لنفسه ولا يجهل شيئاً من طباعه وامياله والاحوال التي سيتقلب فيها
التابع المنفردة من المبادئ السابقة

هذه المبادئ الثمانية تحتوي خلاصة ما يمكن اثباته عن قضاء الله وتقديره للامور دون مس حرية الانسان فمن ركن اليها نجا من ضلالتين عظيمين: ضلال الزنادقة الذين يتكبرون على الله سبحانه وتعالى السلطان المطلق في الكون والمنساية التامة بكل المخلوقات وتديرها كما يشاء. وضلال الجبرية الذين ينفون الفعل عن البشر ويضيفونه الى الخالق دون المخلوق فيكون الله على زعمهم الباطل هو عامل الخير والشر بواسطة العبد. تعالى الله عما يقول الكافرون

وما قلناه عن قضاء الله وحرية الانسان لا تناقض فيه لأنه عز اسمه لم يقض بوجود كل الكائنات واعمالها حتى قضى ايضاً بحرية الانسان فيسيل دون اضطرار الى الخير او الشر. وذلك بكل حكمة لأن الله اراد ان يخلق في الكون طبيعة تسمى في خدمته طوعاً لا قسراً لينال بذلك مجداً لم يتلوه من الطبيعة لو اضطرها الى العمل خيراً كان او شراً

والعقل السليم يفتي بتوافق هذين الامرين فأنه يبين صريحاً ان احكام الله لازية لا مرد لها وان الانسان مع ذلك سيد عليه يتصرف فيه كيف شاء. وان القدر لا يجوجه على اتيان خير او شر ولذلك ترى الانسان اذا عمل الصلاح فرح بصنع يديه وان ترع الى الطلاح لا يلوم الا نفسه

وهذا الامر لا يصح فقط في اختيار الانسان للخير او الشر لكن في امور اخرى كثيرة يمكنه ان يتصرف فيها تصرف الرجل الحكيم الفطن او تصرف الجاهل فاذا أثر الجهل على الحكمة ونتج عن فعله نتائج سيئة فلا ينسب ذلك الى القدر الا ظلاً. قال الشاعر:

وعاجز الرأي مضاعف لفرصته حتى اذا فات امر عاتب القدر

وهذه امثلة نضربها لك من شأنها ان تكشف جلياً عن الحقيقة. دونك مريضين مصابين بالطاعون يرضى الواحد ان يطعمم بلقاح يرسين فيشفي والآخر يأبى اللقاح فيموت

أَيْقَالَ ان الموت كان مقدراً للثاني دون الاول أو ليس الكل ينسبون الى تهامل الثاني سبب موته. أو خذ رجلين تاجرين يركن احدهما الى الدعة والراحة فيفتقر ويتضوّر جوعاً ويسمى الآخر بطلب رزقه فيحصل على الفنى أفيستطيع الأول ان يقول انه قدّر له الفنى والثاني قدّر له الفقر. أو ليس الاخرى ان ينسب الفنى لجدّ الأول والقدر لنفسه الثاني. وقس على هذين المثليين

وما يشهد بصحّة العقل يورده اتفاق كل الشعوب التي وضعت سنناً لعقاب الآثم فان كان الله هو قدّر هذه الاعمال فحمل عليها اصحابها دون ارادتهم أفليت هذه السنن جائزة ظالمة

بل كيف يستطيع الله ان ينهى عن امر قدّرها منذ الازل ولا مناص للانسان من اجتراحها. وان عاقب الانسان بذنوب اتها اضطراراً أليس الله ظالماً بل هو أولى بالعقاب من العبد. وكل هذه النتائج الستة لا يقولها غير الملحدين الكفرة صان الله العالم من شرهم. ومصدّقاً على قولنا تأتي هنا بكلمة حسنة وردت في كتاب الخلافة ليهاء الدين العاملي (ص ٧) قالها علي بن ابي طالب وكان سُئل عن القضاء والقدر فاجاب: ان كانت المعصية حسناً كانت العقوبة ظلاً
خطا الهلال

فبعد هذه القدمات لا يصعب علينا ان نبين ما رهم به صاحب الهلال. ورأينا في مقالته اجيالاً انها مشحونة بالمزاعم المتضاربة والاقوال المتباينة التي تدل صريحاً على انه اطلق عنان قلبه في مادة لم يدرك ماضلها

وأول ما تأخذه على كاتب هذه المقالة انه استعمل في مدارج كلامه لفظي القضاء والقدر بما في مختلفه فتارة يأخذها بمعنى حكم الله في خلقه وتارة بمعنى علم الخالق باعمال المخلوقات وحيناً يريد بها الحوادث الطبيعية التي ليس للانسان فيها امر او تأثير وطوراً يفهم بها اعمال البشر الصادرة باختيارهم وآونة يقصد اعمالهم الاختيارية في السبب وغير الاختيارية في النتائج. فكيف لا يزيغ عن الصواب من يحبط هذا الحبط ولا يميز بين امر مختلف عن بعضها اختلاف المشارق عن المغارب

وتأخذ ثانياً على صاحب الهلال انه نكر على الله سبحانه وتعالى القضاء والعناية في امر كثيرة. وهو لمعري قول لا يأتي به غير الملحدين. من ذلك انه نفى (ص ٦٥٤)

و (٦٥٥) كون التربية والتهديب واعمال العقل واقعة تحت قضاء الله وتقديره. وهو قول شطط بردهُ المبدأ الاول الذي قدمناه حيث قلنا انه لا شيء في العالم عن حكم الله وقضائه. فاما معنى قول صاحب الملل بعد ذلك (ص ٦٥٤): « بانها (اي التربية) ليست عاملاً خارجياً. بل هي من اعمال العقل وتكاد تكون اختيارية... وانها ليست من العوامل الازلية التي يصح ان يقال عن نتائجها ازلية بل هي مقاومة لتلك العوامل» ثم شرح ما يريد بالتربية فقال (ص ٦٥٥): « وزيد بالتربية كل الوسائل المؤدية الى اصلاح شؤون الحياة الاجتماعية... اهتأها التعليم بانواعه كاللعميم الطبيعي والديني والادبي والسياسي... ووضع الشرائع... والتدريب على الصنائع... وغيرها »

فان اراد كاتب الملل من هذا القول السابق ان الانسان بناء على ما آتاه الله من الحرية يمكنه ان يتصرف بكثير من اعماله وانهُ ليس مجبوراً عليها فهذا امر يسأم فيه كل اصحاب الاديان والمفكرين... ولكن كيف يخرج ذلك عن قضاء الله وحكمه. فان لم يقض الله بكل ذلك ويدبره ببنائيه الصدايق لا استطاع الانسان ان يأتي بعمل من هذه الاعمال

ونلوم ثالثاً صاحب الملل على ما هو افطع مما تقدم وهو انه انكر السوزلية على الانسان في امور كثيرة مع ان تبعاتها تلزمه لا محالة فقال سبحانه الله في ما يرثه الولد من والديه (ص ٦٥٣) ان الولد « منذ ولادته قد قدر له ان يكون كما تقتضيه الحال التي ورثها من والديه... وهو منذ ولد من ذنك والوالدين مقدر له ان يكون كذلك وعبثاً يحاول تغيير خاتمه »

ثم زاد في الطين بلّة حيث كتب: « ومثل ذلك يقال في من ورث من والديه الطمع او الشره او الكذب مع ضعف الارادة فشب لصباً او مقامراً او سكيراً او قاتلاً فان حاله تكون مقدره منذ ولادته ولا ذنب له في هذه ولا فضل له في تلك (يريد الذكاء والنشاط وعلو الهمة) »

وكذلك نسب (ص ٦٥٤) الى الاقليم اموراً كثيرة زعم ان ليس تبعه للانسان فيها لان الانسان صنعة الاقليم

فيا لله من هذه الاقوال الفاسدة التي تفتح باباً لكل المظالم وتبطل كل السنن الالهية والشرائع البشرية فتوى اي قاتل لا يمكنه ان يدعي بانه كان مدفوعاً الى القتل

« لا ذنب له فيه » لأنه اكتسب ذلك بالوراثة من والديه أو لتأثير الاقليم في اعصابه ودماغه. أفيرضى صاحب الملل بمثل هذا العذر ان ضربه (لا سمح الله) رجل بمدينة في صدره ؟ ولو اتخذ حكماً فهل يا ترى يُطلق سبيل من يذكي نفسه بهذه الحجج ! هذا ولا ننكر ان للوراثة والمزاج والاقليم والتربية بعض التأثير في الاعمال واكن هيئات ان يكون ذلك كافياً لدفع التبعات ما لم يكن صاحبها قد شعور واختل عقله. اما في غير هذه الحال فلا

ثم ان للوراثة والمزاج والاقليم والتربية ما يبطل فعالها السيئ وقد جعل الله دواء لهذه الادواء فان في نعمة الله وحبه تعالى وفي اقامة الصلاة والخوف من العقاب الزماني والابدي والرجاء في الثواب والرجوع الى حكم العقل وصرف النظر الى المهتم العالية ما يلب هذه الاميال ولو افترضنا ان الانسان اكتسبها بالوراثة والمزاج والاقليم. والدليل على ذلك أننا نرى اولاداً صالحين ولدوا من آباء اشرار و vice versa. ومن امثال العامة « الوردة خلقت شوكة والشوكة خلقت وردة » وكذلك نرى في اقليم واحد رجالاً مختلفي الطباع منهم اصحاب فضل وغيرهم سفة اوباش. وكذا قل عن المزاج والتربية ولو تروى كاتب هذه الاقوال قبل تسطيرها لرأى انها تنفي ما كتبه قبل ذلك حيث قال :

« واعمال الارادة ابدسانر الحوادث الانسانية عن حكم التقدير. لانه كيف اذا سرق احد من الا من آخر ان يكون عمله مقدراً منذ الازل او اذا قتل احدٌ احدًا او ارتكب جريمة اخرى من اي نوع او اتسب في الرذائل كالمسكر او القمار او القحشا او انتقع الى الفاضل . . . »

فهذا القول يتقض ترواً ما قاله صاحب الملل سابقاً عن الوراثة والاقليم كأن الوراثة والاقليم يتزعان عن الانسان حرية

وفي مقالة الملل عن القضاء والقدر منازع اخرى لا يسعنا اليوم تفصيلها اضيق المكان. وفي ما كتبنا شاهد صريح على تفريط كاتب هذه النبذة. ارشدنا الله وآياه الى القول الحق